التاريخ
والآثار
المصرية
والإسلامية

كردستان العراق:

"علاقات العشائر بالسلطة ١٩٠٨- ١٩١٤"

د. خالد السعدون

كلية الآداب والعلوم - جامعة الشارقة

استقطبت القضية الكردية في السنين الأخيرة إهتماما كبيرا على المستويين الإقليمي والعالمي. فصدرت عنها كتابات عديدة ركزت على تطوراتها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بعد انحسار ظل الدولة العثمانية عن المنطقة. ولكن الحقبة السابقة لنشوب تلك الحرب لم تحظ باهتمام مماثل على الرغم من كونها شهدت ظهور بدايات الشعور القومي بين شعوب المنطقة من ترك وعرب وارمن. لذا غدا من اللازم تفحص المتاح من أخبار الكرد خلال تلك الحقبة للبحث عن مدى مماثلتهم لجيرانهم في هذا الصدد. ولقد كان قيام انقلاب تموز-يوليو١٩٠٨ في إسطنبول هو الفيصل بين عهدين في تاريخ المنطقة كلها ومن ضمنها كردستان العراق، حيث تدافعت بعده أحداثها وسلكت مسارات متعددة. فيصح لذلك اتخاذه نقطة بدء للبحث والتتبع حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤التي شغلت أحداثها أبناء المنطقة وصرفتهم عن كثير من اهتماماتهم الأخرى .

ترددت بعد قيام ذلك الإنقلاب روايات خارج العراق عن حدوث عمليات حربية في كردستان العراق. وبلغت تلك الروايات مسمع القنصل الأمريكي العام في بيروت فكتب إلى القنصل الأمريكي في بغداد في تشرين الأول – أكتوبر ١٩٠٨طالبا موافاته بما لديه من أخبار عن تلك العمليات.[١] كما أرسل الطلب نفسه الى القنصل الأمريكي في حلب الذي رد بالقول أن ما تردد من أخبار ثورة الأكراد لا أساس له من الصحة إلى حد كبير. ونقل القنصل العام فحوى ذلك الرد الى السفير الأمريكي في إسطنبول مرجحا أن تكون الأخبار المتداولة من تلفيق "الرجعيين الترك" ومشايعيهم العاملين في الصحافة العثمانية والأوربية بهدف الكيد للنظام الجديد. ومضى القنصل العام في تعليقه قائلا:"من الطبيعي أن يبذل الرجعيون دون ريب كل ما في وسعهم لإضعاف الثقة بالنظام الجديد. وهم في وضع يمكنهم من تعريض الحكومة لإزعاج وإرباك كبيرين ، خاصة في المقاطعات النائية التي يتعذر الوصول إليها. ومع ذلك فأن الأغنية الساحقة من

عامة الناس ،مثلها مثل الجيش، راسخة في تأييدها للنظام الجديد وما لم تستنزف تعقيدات جديدة مع الدول الأجنبية طاقات الحكومة فأن مكائد الرجعيين الترك ستذهب أدراج الرياح" وأعرب القنصل العام في الختام عن يقينه بأن الأكراد، كالعرب، سوف يواصلون حروبهم وغزواتهم فيما بينهم لعدة سنوات قادمة ضاربين صفحا عن "النعم" الدستورية التي ليس لديهم إدراك سليم لمعناها وآثارها. ولكن القنصل العام لم يستبعد مع ذلك نشوء محاولات بين الأكراد للمطالبة بحكم ذاتي في كردستان.[٢] ويتضح من هذا النص أن كردستان أخذت تستلفت أنظار الدول الأجنبية منذئذ.

ولم يخب توقع القنصل العام ذاك حيث بدأ بعض متنوري الكرد المقيمين في إسطنبول القيام ببعض الأنشطة السياسية مستفيدين من جو الحرية النسبية الذي ساد بعد قيام الإنقلاب .فأسسوا أول جمعية كردية هناك هي جمعية "تعالي وترقي الكرد".[٣] وكانت صحيفة "هه تاوي كورد" [أي شمس الكرد] لسان حال تلك الجمعية.[٤] كما أسس الكرد جمعية أخرى هي جمعية "التشكيلات الاجتماعية الكردستانية" وجمعية ادبية تربوية باسم "جمعية نشر المعارف الكردية". وأنشأت إلى جوار تلك الجمعيات العلنية جمعية سرية إسمها "جمعية تعالي كردستان"، وهدفها السعي من أجل اقامة دولة كردية مستقلة.[٥] وقد أغلقت السلطات الاتحادية سنة ١٩٠٩كل تلك الجمعيات الكردية العاملة في اسطنبول.[٦] ولكن مجموعة من الناشطين الكرد في إسطنبول أسست في سنة ١٩١٠ جمعية أخرى هي جمعية "هيفي" التي غدت أكثر الجمعيات الكردية نشاطا في تلك الحقبة.[٧] وقد أصدرت هذه الجمعية صحيفة ناطقة باسمها هي "روزا كورد" [أي يوم الكرد].[٨]

وتتسم المعلومات التي توردها المراجع الكردية عن تلك الجمعيات بقدر كبير من التعميم وعدم الدقة، فلا تذكر شيئا محددا عن برامجها وأنشطتها، ولا

يستدل منها ما يفيد بإمتداد فعالياتها الى ساحة كردستان العراق. ويلقي ذلك ظلالا من الشك على ما رواه أحد الباحثين عن إنتشار فكرة الإصلاح السياسي بين معظم أكراد العراق حينئذ.[٩] ويعزز ذلك الشك أن الوثائق القنصلية الأجنبية المعاصرة التي كانت ترصد مسارات الأحداث في المنطقة لم تسجل أي تحرك ذي طابع سياسي بين أكراد العراق خلال السنوات القليلة التي أعقبت قيام إنقلاب سنة ١٩٠٨. فأول إشارة وردت فيها لشئ من هذا القبيل جاءت في الخلاصة التي أعدها القنصل العام البريطاني في بغداد لأهم الأحداث التي جرت خلال شهر نيسان- أبريل ١٩١٣. فقد ذكر أن حركة تسعى من أجل الحصول على إستقلال ذاتي كردي تأسست على يدي حسين باشا آل بدرخان وهو من منطقة الجزيرة [لعله يقصد جزيرة إبن عمر شمال الموصل] يعاونه سيد طاهر وعبدالرزاق بك.[١٠] وأضاف القنصل العام القول أن نقل مكتوبجي [مدير تحرير] ولاية الموصل، وهو أخو حسين باشا، إلى متصرفية تعز في اليمن يحتمل أن يكون ذا علاقة بذلك التطور. ولكنه نقل عن نائب القنصل البريطاني في الموصل توقعه عدم حدوث أي تطوركبير في الحركة السياسية الكردية. وأيد القنصل العام ذلك التوقع على ضوء معرفته ببعض زعماء العشائر الكردية وما لمسه لديهم من أفكار سياسية.[١١]

وعادت الوثائق القنصلية المتاحة بعدها للسكوت عن أمر تلك الحركة والمآل الذي إنتهت إليه. ولكن خلاصة أخرى أعدها القنصل العام البريطاني في بغداد عن أحداث الشهرين الأخيرين من تلك السنة والشهر الأول من سنة ١٩١٤ أشارت إلى خبر قد يكون ذا علاقة بتلك الحركة. ويفيد ذلك الخبر بأن والي الموصل أمر باعتقال النقيب المتقاعد عبدالله أفندي جينابازJinabaz J بعد أن أسفر تفتيش منزله عن العثورعلى أوراق تدل على "الخيانة" وقد حوكم المتهم بعدها وحكم عليه بالإعدام ثم سيق تحت الحراسة الى إسطنبول. ومضى القنصل

العام للقول أن عبدالله أفندي صديق للمقدم صفوت بك الذي رتب التسوية بين والي بغداد حسين ناظم باشا وشيخ عشيرة بارزان الكردية سنة ١٩١٠. وحين أصبح ناظم باشا وزيرا للحربية فيما بعد عين صفوت بك قائدا لإحدى الوحدات العسكرية في إسطنبول. وقد حكم على صفوت بك بالإعدام بعد اغتيال محمود شوكت باشا الصدر الأعظم في حزيران- يونيو سنة ١٩١٣، ولكنه تمكن من الهرب إلى كردستان حيث إختبأ في ولاية الموصل أو في جوارها. وقد أصدرت الحكومة المركزية أمرا إلى والي الموصل يقضي بضرورة إعتقاله. وخصص الوالي مكافأة مقدارها مائتا ليرة لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض عليه.(١٢)

ويدل عدم ورود أخبار أخرى ذات طبيعة سياسية في الوثائق المتاحة على ضيق نطاق الحركة السياسية الكردية واقتصارها على نفر من المتنورين من سكان الحواضر. ولا ريب أن ذلك عائد إلى تدني الوعي السياسي لدى أكثرية الأكراد حينئذ وغلبة المشاعر الدينية لا القومية على نفوسهم، فضلا عن سيادة الطابع العشائري على المجتمع الكردي. وقد لاحظ أحد الباحثين بحق أن التعاون بين رؤساء العشائر الكردية كان ضعيفا أو منعدما بصورة عامة لأن أغلبهم كان يتمسك بمصالحه الشخصية ويسير في طريقه الخاص غير معني بدعوات الزعماء الوطنيين. ودلل ذلك الباحث على سلامة رأيه بالقول إن أغلب تحركات الأكراد المعارضة للسلطة أخمدت بمعاونة رؤساء أكراد آخرين إلتزموا جانب الحكومة العثمانية. وأضاف أن الرؤساء الأكراد الذين كانت تحركهم دوافع وطنية يعدون قلة إذا قورنوا بأولئك الذين كانت دوافعهم المصلحية هي التي تجعلهم يناهضون السلطة الحكومية تجنبا لدفع الضرائب أو تهربا من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية.(١٣)

ولم تخل الأيام الأخيرة من المدة قيد البحث من ظهور دلائل على تبلور توجه نحو العمل الجماعي ذي الطابع السياسي بين العشائر الكردية. ولكن الذين

تصدوا لقيادة ذلك التوجه لم يكونوا الشيوخ التقليديين بل بعض المتعلمين من أبناء تلك العشائر. فقد روى القنصل العام البريطاني في بغداد في خلاصته لأحداث شهر نيسان ـ أبريل ١٩١٤ أن عشيرة الهماوند بقيادة ضابطي درك سابقين من أبنائها هما محمد خضر وتوفيق بك ضمت صفوفها إلى عشيرة الجاف وعشيرة دزدي Duzdi [الأرجح أنه يقصد عشيرة دزه ئي المعروفة] وأخذت تطالب السلطات الحكومية بإجراء إصلاحات فعالة خلال وقت سريع وبعكسه فإنها ستدعو الروس للقدوم إلى ديارها للقيام بتلك الإصلاحات. وأضاف القنصل العام معلومة أخرى تفيد بأن الضباط الأكراد العاملين في فيلق الجيش العثماني الثاني عشر [فيلق ولاية الموصل] كانوا ساخطين نتيجة مقتل أبناء عشائرهم على أيدي القوات الحكومية. ونقل عن بعض الضباط إعتقادهم بأن صفوت بك، الضابط الهارب، كان يحرض العشائر الكردية ضد السلطة.[١٤] ويلاحظ على ما مر ذكره من تهديد العشائر الكردية باللجوء الى الروس إدراكها منذ ذلك الوقت المبكر لتناقضات مصالح الدول الأجنبية وإمكانية توظيف تلك التناقضات لخدمة مطالبها المحلية. وهي لعبة مورست كثيرا فيما بعد.

وإذا كانت منطقة كردستان العراق قد خلت في غضون ذلك الوقت من حركة سياسية ذات طابع قومي عام، فإنها عجت بصدامات دموية كثيرة متعددة الأسباب والأشكال. جرى بعضها بين العشائر والقوات الحكومية وجرى البعض الآخر بين العشائر ذاتها. ويتطلب الأمر إستعراض أهم تلك الأحداث لتشكيل صورة لملامح كردستان العراق حينئذ .

حادثة مقتل الشيخ سعيد البرزنجي

تمتع الشيخ سعيد البرزنجي بمكانة كبيرة بين أبناء العشائر الكردية بإعتباره "وليا" ذا قدرة على شفاء المرضى. فأخذوا يغدقون عليه النذور والهدايا حتى تكدست لديه ثروة طائلة.[١٥] كما أكسبته مكانته الدينية تلك نفوذا سياسيا كبيرا

جعله على صلة مباشرة بالسلطان عبدالحميد الثاني. وإستغل نفوذه ذاك لفرض الأتاوات والاستحواذ على ما يطيب له من الأراضي. فكثر لذلك حسّاده وأعداؤه. وحين قام انقلاب ١٩٠٨وفتحت فروع لحزب جمعية الاتحاد والترقي في مدن الولايات العثمانية ناصب قياديو فرع السليمانية الشيخ سعيد العداء وأكثروا من الشغب عليه.[١٦]ويبدو أنه قابل عداءهم بموقف متحدي، إذ روى القنصل الأمريكي في بغداد أن جمعية الاتحاد والترقي ضاقت ذرعا بـ"مكائد" الشيخ، فقامت بنفيه الى مدينة الموصل.[١٧]ولم يوضح القنصل طبيعة تلك المكائد. ولكن أحد الباحثين أشار الى احتمال وجود رغبة مشتركة بين الشيخ والسلطان عبد الحميد الثاني قبل عزله للعمل معا ضد الجمعية. وفسر وجود الشيخ في الموصل باعتباره مرورا في الطريق إلى اسطنبول لتلبية دعوة تلقاها من السلطان.[١٨]ولا تستبعد إمكانية ميل السلطان للإستفادة من نفوذ الشيخ في محاربة خصومه من الإتحاديين، ولكن سياق الأحداث يؤكد أن حلول الشيخ بمدينة الموصل كان بهدف الاستقرار لا المرور.

وما كاد الشيخ يستقر في الموصل حتى أخذ كثير من أبناء المنطقة الريفية المجاورة يتقاطرون عليه لنيل بركته، وحدث أن جاء لزيارته حشد كبير من أكراد القرى المجاورة في اليوم الثاني من أيام عيد الأضحى لسنة١٣٢٦هجرية [١٤ كانون الثاني–يناير ١٩٠٩].[١٩]وكان عدد كبير من أهالي مدينة الموصل خلال ذلك يحتفلون بالعيد خارج أسوار مدينتهم. فحصل إحتكاك بينهم وبين أولئك الأكراد الزائرين.[٢٠]وتطور ذلك الإحتكاك إلى صدام دموي راح ضحيته عدد من القتلى والجرحى في صفوف الجانبين. واضطرت سلطات الولاية لإرسال عدد من الجند إلى ساحة الصدام للسيطرة على الوضع. ولكن وصولهم هناك زاد الطين بلة حيث إنضم الجند الأكراد إلى بني قومهم وكذلك فعل الجند العرب، بينما وقف ضباطهم على الحياد. وأعقب ذلك نشوب معركة بين الجانبين أسفرت

عن ما بين ستين وسبعين قتيلا. ونهب أثناء الصدامات كثير من بيوت المدينة ثم أحرقت. وكان من جملة ضحايا الصدامات الشيخ سعيد نفسه.[٢١] وجاء مقتل الشيخ حين إستدعاه الوالي إلى الثكنة العسكرية، ولكن الجند الموجودين داخلها أغلقوا الباب بوجهه عند وصوله. وأتاح ذلك الفرصة للناس المتجمهرين خارج الثكنة للفتك به. وقتل الأهالي الهائجون بعد ذلك بعض أهله وأنصاره كما إقتحموا داره ونهبوها.[٢٢]

وعندما وصلت أخبار تلك المذبحة الى السلطات العليا في إسطنبول أمرت قائد فيلق الجيش السادس محمد فاضل باشا الداغستاني، وكان وكيلا لوالي بغداد حينئذ، بالتوجه إلى مدينة الموصل للسيطرة على الوضع وتوفير الأمن .فطلب الداغستاني إستعارة سيارة نائب القنصل الأمريكي في بغداد كي تقله إلى الموصل. وعلى الرغم من إستجابة نائب القنصل للطلب، إلا أن السفرة لم تتم بسبب مرض سائق السيارة، مما أضطر الداغستاني للبقاء في بغداد. وفي غضون ذلك كانت قوات حكومية قد أرسلت من مدينتي السليمانية وعانة وتمركزت في نقاط قريبة يسهل منها الوصول إلى مدينة الموصل.[٢٣] ولا يبدو المبرر الذي أورده تقرير القنصلية الأمريكية بعدم سفر الداغستاني مقنعا، إذ كان بإمكانه السفر بوسيلة أخرى حين تعذر عليه السفر بالسيارة الوحيدة التي كانت متاحة في بغداد حينئذ. ولعل الرجل إتخذ ذلك الأمر ذريعة لتجنب الخوض شخصيا في تلك القضية وهو المعروف بعلاقاته القوية بالوجهاء العرب والأكراد معا.

ومهما كان سبب تلكؤ الداغستاني في تنفيذ أمر الحكومة المركزية بالتوجه إلى مدينة الموصل فإن سلطات الولاية هناك نجحت في إحتواء الموقف المتأزم. وحاولت إمتصاص النقمة في نفوس الأكراد، فألقت القبض على الشخص المتهم بقتل الشيخ سعيد وأحالته الى المحاكمة. ولكنها تماهلت في إتمام إجراءات المحاكمة. فقد روى نائب القنصل البريطاني في الموصل في أوائل شهر

حزيران- يونيو ١٩١٠ أن تلك المحاكمة كانت مستمرة.[٢٤]ولم تنته قضية مقتل الشيخ سعيد عند هذا الحد، بل تركت وراءها آثارا عميقة في منطقة كردستان. فقد حقد الشيخ محمود إبن الشيخ القتيل على السلطات العثمانية، وأخذ يحرض العشائر الكردية على التمرد ضدها. كما إنتشرت روح العداء بين سكان لواءي الموصل والسليمانية حتى تعذر السفر بينهما، وانقطعت الصلات التجارية لفترة طويلة لخوف التجار والمسافرين من التعرض للأعمال الانتقامية.[٢٥]

مشكلة عشيرة الهماوند

كان أحد أسباب هذه المشكلة متصلا بذيول حادث مقتل الشيخ سعيد المار الذكر. إذ إن إبنه الأكبر محمودغادر مدينة الموصل بعد الحادث وحط رحاله بين ظهراني عشيرة الهماوند التي رحبت به وإلتفت من حوله وأصغت لتحريضاته ضد السلطات الحكومية.[٢٦]فرفعت تلك العشيرة راية الحرب مطالبة بالثأر من قتلة الشيخ سعيد.[٢٧]وجرها ذلك لصدامات مع القوات الحكومية إلى أن تم الوصول إلى تسوية بينها وبين السلطات الحكومية في الشهور الأول من سنة ١٩١٠. ولا تورد المراجع المتاحة شيئا عن مضمون تلك التسوية، ولكنها تذكر إنها أدت إلى سخط سكان الموصل .إذ رفعوا شكاواهم إلى سلطات الولاية وإلى الحكومة المركزية في إسطنبول ضد ما إعتبروه تساهلا من الحكومة مع تلك العشيرة. ويبدو أن تلك الشكاوى وجدت أذنا صاغية لدى السلطات دفعتها لإنتهاج أسلوب متشدد ضد الهماوند. فقد قامت سلطات ولاية الموصل في الثاني عشر من نيسان – أبريل ١٩١٠ بإعتقال ثلاثين من الهماوند وصلوا للمدينة بهدف إعلان خضوعهم للدولة، ووضعتهم رهن التوقيف. وسيق المعتقلون بعد أسبوع تحت الحراسة إلى مدينة السليمانية لإجراء محاكمتهم هناك بتهمة الاشتراك في الإضطرابات التي كانت عشيرتهم تقوم بها. وقد إستفز ذلك الإجراء عشيرة الهماوند لاسيما أن الاعتقال شمل عوائل المعتقلين من النساء والأطفال، فسعت

للإنتقام من السلطات الحكومية. وجاء إنتقامها على شكل غارات على الطرق الممتدة بين حواضر كردستان، تتم على أيدي زمر من أبناء العشيرة التي كانت تحتمي داخل الأراضي الفارسية. وأضفى ذلك الاحتماء على المشكلة بعدا دوليا. وزاد من تعقيدها أن العشائر الأخرى القاطنة حول مدينتي كركوك والسليمانية اهتبلت الفرصة وأخذت تشن غارات على الطرق العامة مطمئنة إلى أن أي جريمة ترتكب هناك سوف تلقى مسؤوليتهاعلى عشيرة الهماوند المتمردة.[٢٨]

وقد إزدادت غارات الهماوند حدة بمرور الوقت ، حيث عبرت الحدود في غضون شهر نيسان- ابريل ١٩١٠ زمرتان منهم ولخذتا تقومان بأعمال السلب والنهب. ووصلت أخبار تلك الغارات إلى كركوك في الرابع والعشرين من الشهر المذكور وهي تفيد بلهب بعض الماشية على الطريق بين كركوك والسليمانية. كما أفادت عن هجوم تعرضت له قافلة ضخمة في دربند على الطريق نفسه، حيث نجح المغيرون في الإستيلاء عليها مع أنها كانت تحت الحماية الحكومية. وحركت تلك الأخبار السلطات الحكومية فأرسلت على الفور قوة إلى موقع الحادثة. ولكن تلك القوة وقعت في كمين نصبه لها الهماوند، فتمكنوا من قتل أربعة من أفرادها وأسر إثني عشر آخرين ،كما قتلوا أربعة من المسافرين المدنيين الذين كانوا يسيرون بمعية تلك القوة طلبا للأمان. وفي الثلاثين من الشهر نفسه هوجمت قافلة كبيرة متجهة من بغداد إلى الأراضي الفارسية، ونهبت الأموال التي كانت تحملها بين قريتي قزلرباط وخانقين، ونسب ذلك الهجوم الى الهماوند. وترتب على ذلك كله أن السلطات غدت مضطرة لإرسال حماية كبيرة من الفرسان مع البريد الأسبوعي بين بغداد والموصل وبالعكس لمرافقته أثناء مروره في المنطقة الواقعة بين الصلاحية[كفري] وكركوك.[٢٩]

وواصل الهماوند بعدها غارلتهم ، فشنوا في منتصف مايس- مايو ١٩١٠

هجوما على قافلة في طريق كركوك–السليمانية، فاستولوا عليها بعد قتل أربعة من الدرك المرافقين لها. وأسروا أثناء تلك الغارة السيدعبدالله مستنطق[٣٠] السليمانية السابق الذي كان مسافرا مع تلك القافلة. ولجأ متصرف لواء كركوك من أجل مواجهة الموقف إلى وسيلة مألوفة لدى الإدارة العثمانية وهي إستعداء العشائر على بعضها البعض. فجمع ثلاثمائة رجل من العشائر الموالية للحكومة وسلحهم وألبسهم ملابس الدرك، ووضعهم تحت قيادة شيوخ عشائرهم بعد منحهم رتبا عسكرية. ومن جانب آخر أمر والي بغداد حسين ناظم باشا قائد القوات في الموصل بإرسال أكبر عدد ممكن من القوات إلى كركوك للإبقاء على طرق المواصلات مفتوحة. فغادر الموصل في وقت مبكر من حزيران– يونيو مائتان وثمانون جنديا من الخيالة متوجهين الى كركوك. وتوجه أيضا أربعون من الدرك إلى قرية بازيان لمطاردة قاطعي الطرق من الهماوند. كما أن السلطات أعلنت الأحكام العرفية في السليمانية حتى تحكم قبضتها على الوضع. ولم تثبط كل تلك الخطوات من عزيمة الهماوند، فشنوا خلال ذلك الشهر غارات على بعض القرى فدمروها وأحرقوا محاصيلها الزراعية. ووصلت بعدها أنباء الى الموصل تفيد بأنهم يحاصرون بلدة جمجمال. لذا فإن تجار السليمانية طلبوا من وكلائهم في بغداد عدم إرسال أية شحنات من البضائع لهم، على الرغم من أن والي بغداد أعلن أن الإجراءات الحكومية التي إتخذت كانت كافية لتأمين سلامة الطرق. وفي غضون ذلك أخذ المجلس العرفي في السليمانية يقوم بمهامه موقعا العقوبات الشديدة ببعض المتمردين.[٣١]

ولم يفت حشد القوات ولا تنفيذ الأحكام العرفية في عضد الهماوند، بل زادهم جرأة في غاراتهم حتى أنهم اقتحموا مدينة السليمانية ذاتها وعاثوا فسادا في أحيائها وخاصة الحي اليهودي. ويبدو أن ذلك التطور الخطير أقنع السلطات الحكومية بعدم جدوى الركون إلى الإجراءات العقابية، فمالت إلى التفاوض مع

الهماوند. إذ إقترح الضابط الكردي صفوت بك على حسين ناظم باشا والي بغداد، وكان مقربا منه كما مر، بنود تسوية سلمية مع الهماوند، فقبل الوالي بها شريطة حضور شيوخهم إلى بغداد وإعلان ولائهم للحكومة. وكان الوالي قبيل هذا يعتزم التوجه الى الموصل لعلاج مشكلة الهماوند شخصيا، ولكن التقارير التي أرسلها له صفوت بك من كردستان حيث أوفد اليها جعلته يتراجع عن عزمه على أمل حضور شيوخ الهماوند إلى بغداد.[٣٢] ويدل ذلك الخبر على مدى اهتمام السلطات العثمانية بمشكلة الهماوند لتأثيرها المباشر على سلامة طرق المواصلات الحيوية التي تربط بغداد بكردستان وبدولة فارس. وقد نجحت تلك السلطات في عقد تسوية مع الهماوند وأمنت بذلك سلامة تلك الطرق.[٣٣] ولم تذكر المراجع المتاحة شيئا عن مضامين تلك التسوية.

ومهما تكن طبيعة تلك المضامين، فإنها أدت إلى تحسن مطرد في العلاقة بين السلطات الحكومية وعشيرة الهماوند وصل الى حد التعاون الميداني. فقد ذكر نائب القنصل البريطاني في الموصل في أواسط أيار- مايو ١٩١٢ أن حوالي ألفي كردي من عشائر الهماوند والجاف وزنزي إنضموا إلى سرايا الحدود العثمانية.[٣٤] ولكن ذلك لا يعني أن تلك العشيرة قد تخلت نهائيا عن ميلها للقيام بأعمال السلب والنهب. فقد إعترضت خلال شهر تشرين الأول-أكتوبر ١٩١٢ سبيل قافلتين أو ثلاثة قادمة من بغداد الى السليمانية بهدف نهب حمولاتها.[٣٥] ولم يرد بعدها خبر عن نشاطات تلك العشيرة، إما لركونها إلى الهدوء وهو مستبعد، أو لعدم وجود من يحفل بتسجيل تلك الأنشطة .

عصيان شيخ بارزان

كان شيخ بارزان يجمع في شخصه صفتين: دينية ودنيوية .فهو الزعيم الروحي لأتباع كثيرين منتشرين في ريف الزيبار، وهو "بك الديرة" في الوقت ذاته. ولكن مكانته تلك لم تحل بينه وبين مناوأة بعض جيرانه له. فقد كانت

عشيرة الهركية تناصبه العداء، مما يؤدي الى صدامات دموية متكررة بين الجانبين. وقد أدلت مشيخة بارزان سنة١٩٠٨الى عبدالسلام خلفا لأبيه أحمد.[٣٤] ووصف القنصل البريطاني العام في بغداد شخصية الشيخ الجديد بقوله انه مجرد فتى أمي. وأضاف إنه أعلن العصيان على الحكومة في نيسان_أبريل ١٩٠٩ دون أن يحدد سببا لذلك مكتفيا بالقول إن ذلك حدث بنصح تلقاه الشيخ من وزيره [هكذا وردت في الأصل والأصح القول كاتبه] الذي قتل فيما بعد خلال صدام مع القوات الحكومية. وكانت الخطوة الأولى في ذلك العصيان هجوما شنه أتباع الشيخ على بلدة عقره التي لم يكن فيها من القوات الحكومية حينئذ غير الشرطة. وقامت السلطات الحكومية إثر ذلك بسوق قواتها نحوه فانتزعت بعض الممرات الجبلية والمواقع المهمة من أيدي قواته حتى وصلت إلى قرية بارزان نفسها واحتلتها. أما الشيخ فقد انسحب أمام القوات الحكومية التي ظلت تطارده حتى جبال شيرين الواقعة إلى الشمال من قريته. وهناك تصدى لها أتباعه وجرت بين الجانبين معركة عنيفة تكبدت فيها القوات الحكومية خسائر فادحة. وترتب على ذلك قيام هدنة واقعية طويلة بين الجانبين، بقي خلالها الشيخ متحصنا خلف تلك الجبال، بينما تمركزت كتائب القوات الحكومية في المواقع المهمة في الإقليم.[٣٥]

وقد لاحظ القنصل العام البريطاني الذي كان يزور ولاية الموصل في ربيع سنة ١٩١٠عدم احتمال تمكن القوات الحكومية من إلقاء القبض على الشيخ في حين لا يجرؤ الشيخ من جانبه على مهاجمة تلك القوات في المواقع التي تتمركز فيها. وشبه الوضع بما كان يحدث في الحدود الهندية- الأفغانية حيث تنجح القوات الحكومية في دحر القبائل نحو الجبال العالية التي لا يجدر بتلك القوات التوغل فيها، فتبقى منتظرة الوقت الذي يتعب فيه الهاربون من العيش في منفاهم القصي. ولكن ذلك الإنتظار يكلف القوات العثمانية إحتجاز أربع كتائب من الجند تمس الحاجة لوجودهم في أماكن أخرى. وفي غضون ذلك يبدوأن القيادة

العثمانية لم تكن راضية عن أداء قائد القوات التي هاجمت بارزان محيي الدين باشا فاصدرت أمرا يقضي بكف يده. وكانت الأقوال المتداولة في مدينة الموصل تفيد بانه سوف يحال إلى محكمة عرفية بتهمة تلقي"هدايا "من الشيخ أثناء سير العمليات الحربية.[٣٨]وتتناقض هذه المعلومة الأخيرة التي رواها القنصل العام مع معلومة أخرى أوردهاهو نفسه بعد ذلك بشهر وتفيد بعودة محيي الدين باشا من لواء المنتفق لتولي مهام القيادة في السليمانية كما كان سابقا.[٣٩] اذ ليس من المعقول أن تسند لقائد متهم بتهمة خطيرة مسؤولية قيادة العمليات الحربية في لواء المنتفق ويعاد بعدها إلى مقر قيادته السابق الذي وجهت له التهمة أثناء توليه. فيتضح من هذا أن الخبر الذي أورده القنصل العام لا يبدو متسما بالدقة.

استغل الشيخ عبدالسلام فرصة الهدنة الواقعية بينه وبين القوات الحكومية لتصفية حساباته مع بعض مناوئيه من الأكراد. فشن أتباعه في بداية أيار- مايو ١٩١٠هجوما على إحدى القرى فإجتاحوها وأحرقوها وقتلوا كبيرها وبعض أفراد أسرته. أما على الجانب الحكومي فقد حصلت تطورات ادارية في بغداد سهلت الوصول الى حل سلمي مع الشيخ. فقد وصل الى بغداد في ذلك الشهر حسين ناظم باشا واليا عليها وهو يحمل في ذهنه خطة لتهدئة جبهة الصدام مع العشائر بملاينة شيوخها حتى يتمكن من سحب القوات الحكومية من الديار العشائرية وجمعها في بغداد من أجل إعادة تنظيمها وتدريبها وتسليحها. ومن جملة تحركاته في هذا الإتجاه إيفاده المقدم صفوت بك إلى شيخ بارزان في أواخر ذلك الشهر نفسه. وحققت المباحثات بين المبعوث والشيخ نتيجة إيجابية على ما يبدو حيث تدوولت شائعات في الموصل تفيد بأن الحكومة بصدد إصدار عفو عن الشيخ، بل إنها أكثر من ذلك ستتيط به مهمة رسمية. وعزز من تلك الشائعات الإجراءات التي بدأتها السلطات العسكرية لسحب الحاميات من المواقع التي كانت متمركزة فيها.[٤٠]وتجدر الإشادة هنا بحسن اختيار ناظم باشا لمبعوثه

إلى شيخ بارزان .فصفوت بك ضابط كردي من أبناء المنطقة مما يسر تفاهمه مع الشيخ.

ولكن تلك الدلائل المشجعة لم تسفر عن إبرام تسوية فورية بين الجانبين. إذ يتضح من رواية للقنصل الأمريكي في بغداد في شهر تموز- يوليو ١٩١٠ أن التسوية المقترحة ظلت معلقة لإشتراط الوالي حسين ناظم باشا حضورشيخ بارزان شخصيا إلى بغداد لإعلان خضوعه للحكومة.[٤١]ولم يرد بعد ذلك ما يشير إلىإبرام تلك التسوية فعلا، ولكن ورد خبر عن إعتراض بعض الزعماء الأكراد المناوئين للشيخ على فكرة منح الحكومة عفوا له عن عصيانه السابق.[٤٢]ولا يبدو أن تلك الاعتراضات كانت ذات أثر كبير علىالسلطات الحكومية التي أنهت التسوية المقترحة مع الشيخ على الأرجح. ويعزز هذا الترجيح أن البعض أشار الى عودة الشيخ عبدالسلام إلى العصيان في كانون الأول- ديسمبر ١٩١٠، وهو عصيان ظل قائما خلال السنتين التاليتين.[٤٣]ولا تقدم المراجع المتاحة أية أخبار عن الشيخ خلال تينك السنتين مما يدل على أن العصيان كان سلبيا فلم تتخلله أحداث مهمة تستحق الذكر. فكل ما ورد في وثائق القنصلية البريطانية هو الخبر الذي نقله القنصل العام البريطاني في بغداد عن المبشرين البريطانيين العاملين في كردستان والذي يفيد بأن الشيخ كان منشغلاحينئذ في تعزيز هيمنته على أغوات القرى الكردية وهو ما كان يستدعي إعتراض السلطات العثمانية.[٤٤]

واستأنفت تلك الوثائق إيراد أخبار تتعلق بالشيخ إبتداء من تموز- يوليو ١٩١٣. فقد ذكر القنصل العام البريطاني في بغداد في خلاصته لأحداث ذلك الشهر أن متصرف كركوك ذهب الى بلدة راوندوز، وأرسل من هناك مفرزة من الدرك إلى بارزان لجباية الضرائب الحكومية المستحقة وإلقاء القبض على بعض اللصوص الفارين. ولكن المفرزة جوبهت بمقاومة مسلحة أسفرت عن مقتل

ضابط وثلاثة عشر جنديا وجرح اثني عشر آخرين من أفرادها وخسارة كمية من أسلحتها. فأبرق المتصرف على إثر ذلك إلى والي الموصل طالبا تعزيزات، بيد أن قائد الفيلق أسعد باشا حاول المماطلة لحساسية كانت بينه وبين السلطة المدنية في الولاية. ولكنه أرسل في النهاية ست كتائب من الجند تمركزت في المواقع المهمة المحيطة بالمنطقة.[٤٥] ولم تفعل تلك القوات بعد تجميعها هناك شيئا لتضارب وجهات النظر بين المسؤولين الحكوميين. فقد كان المتصرف يصر على معاقبة العصاة ،بينما كان والي الموصل لايحبذ ذلك وينتقد المتصرف لإثارته مشكلة صعبة في الجبال في وقت غير ملائم. ونجح الوالي بإقناع الحكومة المركزية بوجهة نظره، حيث تلقى المتصرف برقية من إسطنبول تقضي بعزله من منصبه. وقوبل ذلك القرار بأسف عام من سكان اللواء لأن المتصرف المعزول كان من خيرة الإداريين وأكثرهم نجاحا في عمله. ولم يؤد عزله إلى تغير في الوضع. إذ بقيت القوات الحكومية ساكنة في مواقعها بينما كان شيخ بارزان يعزز من مواقعه. فقد هاجم عشيرة الهركية المناوأة له فهزمها وقتل شيخها أحمد آغا .وكانت الذريعة التي برر بها هجومه هي قيام الهركية بالإغارة على عشيرة تابعة له .بينما كان السبب الحقيقي هو وقوف الهركية إلى جانب القوات الحكومية ضده سنة١٩٠٩.[٤٦]

ولم يلبث والي الموصل طويلا حتى تجرع الكأس نفسها التي سقاها لمتصرف كركوك، فطرد من منصبه. وأعرب القنصل العام البريطاني في بغداد عن اعتقاده بأن الطرد يؤشر عدم رضا الحكومة المركزية عن تعامل الوالي مع مشكلة بارزان. وقد أنيطت مسئولية الولاية بعده وكالة بقائد الفيلق أسعد باشا. فمال إلى إنتهاج أسلوب التفاهم السلمي مع شيخ بارزان، وأوفد أحد معاونيه الى بلدة راوندوز لتقويم الموقف على الطبيعة. ويبدو انه أجرى اتصالات هناك مع شيخ بارزان، إذ أبرق للوالي مفيدا بأن الشيخ أعاد بعض المنهوبات التي كان

اتباعه قد نهبوها من مفرزة الدرك عند بداية الأحداث. واعتبر وكيل الوالي ذلك كافيا لإنهاء القضية فبدأت القوات الحكومية بالانسحاب من مواقع تحشدها في راوندوز. وعلق القنصل البريطاني العام على ذلك التطور بقوله إن الموقف في تلك المنطقة لم يصبح أسوأ مما كان، ولكن القضية أو القضايا التي أرسلت من أجلها المفرزة الأولى ضد أتباع الشيخ باقية كماهي دون حسم.[٤٧]

ولم يكن ذلك الإتجاه الإسترضائي نحو شيخ بارزان قاصرا على وكيل الوالي فقط، بل تبنته الحكومة المركزية في إسطنبول. فقد قررت منح الشيخ المذكور وسام العثمانية [وقيل وسام المجيدية].وحين وصل ذلك الوسام إلى ولاية الموصل لتقديمه الى صاحبه، كان سليمان نظيف بك قد استلم مهام منصب الوالي في تشرين الثاني- نوفمبر ١٩١٣ فاعترض على ذلك الإجراء. ورد الوسام الى اسطنبول قائلا إن الشيخ مجرد قاطع طريق وقاتل يستحق أن يتلقى طلقة مميتة لا وساما تكريميا .وتسرب رأي الوالي ذاك الى الشيخ فأغضبه غضبا شديدا.عن غضبه بالوسيلة المعهودة وهي شن الغارات في المنطقة المجاورة لبلدة عقره.[٤٨]ووجد الوالي ذلك مبررا كافيا لإظهار الحزم مع الشيخ فأرسل قواته الى بلدتي عقره والعمادية ،ودعا شيخ العشائر الكردية الموالية للإنضمام إلى الحملة التي تهدف إلى إلقاء القبض على الشيخ عبدالسلام.[٤٩]ولا يتضح من المعلومات المتاحة ما إذا كان تصميم سليمان نظيف بك على إنتهاج أسلوب الحزم مع الشيخ وليد قناعته الشخصية أو إنسجاما مع توجهات جمعية الاتحاد والترقي الذي كان من أعضائها البارزين. وإذا كان الاحتمال الأخير هو المرجح فانه يمثل نوعا من الاعتراف الضمني بالطبيعة السياسية لتحركات الشيخ.

وقد مضى الوالي قدما في تنفيذ خطته، فجرى الصدام بين القوات الحكومية ومن يؤيدها من العشائر الكردية من جانب وقوات الشيخ عبد السلام من جانب آخر في نيسان - أبريل ١٩١٤. وكانت نتيجة الصدام حسب الرواية الرسمية التي

نشرتها صحف بغداد في حينه نصرا كبيرا لقوات الحكومة التي لم تخسر سوى قتيلين وثمانية جرحى إصاباتهم طفيفة. وخسر الطرف الآخر بالمقابل عددا كبيرا من القتلى بينهم ثمانية من الرؤساء. وتمكنت القوات الحكومية بعد فرار الشيخ وبقية أتباعه من احتلال قرية بارزان واتخاذها مركزا لناحية إدارية. ولم تمر تلك الرواية الرسمية دون تصويب من قبل القنصل العام البريطاني في بغداد. فقد أظهرت المعلومات التي تلقاها القنصل العام أن الوالي زحف وبمعيته قوات عشيرتي الهركية والسورانية[٥٠] وعند وصولهم نهر الزاب حاولوا العبور في "أكلاك"[٥١] قبل إسكات نيران المدافعين المنصبة عليهم من الضفة المقابلة.فأخفقت المحاولة ولحقت بالقوات المهاجمة خسائر كبيرة. وأعيدت الكرة بعد اتخاذ احتياطات كافية، واستطاع المهاجمون العبور بعد تكبيد قوات الشيخ إصابات كثيرة.أما الشيخ نفسه فقد فر من قريته إلى جبل شيرين تاغي S Shirin Taghi داخل الأراضي الفارسية المجاورة. وذكرت معلومات القنصل العام أيضا أن الرواية الرسمية أغفلت أيضا الإشارة إلى كمين وقعت فيه قوات حكومية أخرى كانت تزحف من بلدة راوندوز لدعم قوات الوالي، حيث ألحق بها أنصار الشيخ خسائر فادحة. وأضاف القنصل العام القول أن الوالي سليمان نظيف بك حرص على كتمان أخبار خسائر القوات الحكومية ، بينما حرص قائد الفيلق أسعد باشا على إذاعتها كيدا له. فرفع الوالي تقريرا إلى اسطنبول يتهم القائد بالتراسل مع الشيخ المتمرد لمساعدته في التصدي للقوات الحكومية ثم لتمكينه من الهرب منها.[٥٢]

وبعد أن أمضى الشيخ بعض الوقت في مخبأه في شيرين تاغي انتقل الى مدينة أرومية الفارسية الخاضعة للسيطرة الروسية حينئذ، فلقي ترحيبا من المسؤولين الروس هناك. وقد علق نائب القنصل البريطاني في الموصل على ذلك التطور بالتعبير عن أسفه لرؤية الترك يهاجمون الشيخ مرة أخرى لأن ذلك لا

يعني سوى انهم يدفعون إلى ذراعي روسيا واحدا من رؤساء أكراد قليلين رفضوا سابقا أن تكون لهم أية صلة بالروس.[٥٢] ولم يكن مرد أسف نائب القنصل بالطبع ألمه على خسارة السلطات العثمانية لـ"ولاء" مواطن مخلص، ولكن لكسب روسيا ولاء قوة مهمة في منطقة كانت المصالح البريطانية تنظر إليها بطمع. ولم يكتف الشيخ عبد السلام بالحصول على الملاذ الآمن تحت ظل الروس، بل أخذ يشن الغارات من هناك على الأراضي العثمانية المجاورة.[٥٣] وكان والي الموصل من جانبه يلاحق من بقي من أتباع الشيخ، فيلقي القبض عليهم ويوقع بهم العقوبات المختلفة. وهو في غضون ذلك يصرح بين آونة وأخرى بأن السلطات الفارسية سوف تعتقل الشيخ نفسه وتسلمه للسلطات العثمانية.[٥٤] ولكن الشيخ لم يصل إلى أيدي السلطات العثمانية عن ذلك الطريق بل عن طريق خيانة شيخ عشيرة الشكاك الكردية. إذ قام بإلقاء القبض على الشيخ حينما كان ضيفا عليه، ثم سلمه للسلطات الحكومية. وقد أحالته تلك السلطات الى محكمة عسكرية قضت بإعدامه مع ثلاثة من أعوانه.[٥٥] وتم تنفيذ الحكم بالفعل في الأول من كانون الأول- ديسمبر ١٩١٤.[٥٦] ولا ريب أن إعدامه بذلك الشكل كان من العوامل التي رسخت حاجز عدم الثقة بين البارزانيين والسلطات الحكومية. فقد ظلوا دائمي المناوأة لكل الأنظمة التي تتابعت على الحكم حتى بعد سقوط الدولة العثمانية .

علاقة عشيرة الجاف بالسلطات الحكومية

الجاف عشيرة كردية كبيرة تقع ديارها على جانبي الحدود العثمانية- الفارسية على طول القطاع الممتد بين مدينتي السليمانية وخانقين. فانقسمت بذلك العشيرة قسمين يقطن أحدهما الأراضي العثمانية ويقطن الآخر الأراضي الفارسية. ولكن القسمين كانا يتنقلان معا عبر الحدود حسب متطلبات رعي أنعامهما. كما أنهما كانا يخضعان معا لمشيخة عشائرية واحدة تقيم في بلدة حلبجه

دلخل الحدود العثمانية. وعلى الرغم من أن تلك العشيرة كانت أقل ميلا من مثيلاتها لمناوأة السلطات الحكومية، إلا أنها لم تكن سلسة القياد.[٥٨] وكانت تنشب بين الطرفين خلافات تتطور إلى صدامات مسلحة .فقد قاد والي الموصل محمد فاضل باشا في أوائل سنة ١٩١٠ قوة من الجند ضد تلك العشيرة لمعاقبتها على قيامها بشن بعض الغارات[على الطرق العامةعلى ما يبدو].[٥٩] وضمت القوة المهاجمة كالعادة مقاتلين من عشيرتين موالييتن للسلطة.[٦٠] ولكن ذلك الحادث لم يؤد إلى قطيعة بين قيادة تلك العشيرة والسلطة.إذ أقام شيخ العشيرة محمود باشا في مدينة الموصل عدة شهور ذلك العام نفسه من أجل الإتفاق مع سلطات الولاية على كيفية جباية الأموال الحكومية المستحقة على عشيرته. وانتقل بعدها إلى بغداد لزيارة واليها الجديد حسين ناظم باشا.[٦١]

ويظهر من هذا الخبر وسواه أن الجاف لم يكونوا يمانعون كغيرهم في دفع الضرائب الحكوميةالمستحقة. فقد دفعوا خلال سنة ١٩١٢ مبلغ ثمانية آلاف ليرة عثمانية. ولكن ذلك لم يكن كافيا بنظر السلطات العثمانية التي كانت تريد من تلك العشيرة بكاملها الاستقرار الدائم داخل الأراضي العثمانية. فاستدعت ولاية الموصل محمود باشا للتباحث حول ذلك الموضوع حيث غادر بعدها الموصل إلى ديار عشيرته ثمّ عاد إلى الموصل كرة أخرى في كانون الثاني- يناير ١٩١٢.[٦٢] ويبدو أنه لم يكن ميالا لتقبل الطلب الحكومي ذلك أو إنه لم يكن قادرا على إقناع عشيرته به، لذلك حاولت السلطات إغراءه باعتبار عشيرته منطقة انتخابية يمثلها في البرلمان العثماني"المبعوثان" عضو أو اثنان تختارهما.[٦٣] ولكن ذلك الإغراء لم يكن كافيا، فقد فشلت مباحثات محمود باشا في الموصل، وغادر إلى بغداد في آذار- مارس ١٩١٢. وكان يظن انه سوف يحتجز هناك، غير أنه سمح له بالعودة إلى ديار عشيرته بعد حين.[٦٤] ولعل ذلك عائد لحاجة السلطات الحكومية له حينئذ في مهمة أخرى. إذ اشتركت قوات عشيرته في

توغل القوات العثمانية في غرب فارس تلك السنة، وقاتلت إلى جانبها في مناطق غرب كرمنشاه.[٦٥] وترتب على ذلك قيام علاقة مستقرة بين السلطات الحكومية وتلك العشيرة.[٦٦]

واستمرت خلال ذلك صلات محمود باشا بكبار المسؤولين العثمانيين العاملين في العراق. فقد قام والي بغداد أحمد جمال بك برحلة الى بلدة بعقوبة في أيار- مايو ١٩١٢ التقى خلالها بمحمود باشا. وطلب الوالي منه التوجه إلى بغداد لأن لديه أمورا يريد مناقشتها معه هناك. وأثناء وجود محمود باشا في بغداد تهيأت له فرصة اللقاء صدفة بالقنصل البريطاني العام في بغداد. وقد أظهر لأول وهلة لهفته على كسب صداقة القنصل البريطاني العام، ولكن حضور ضابط تركي فجأة جعله يتحفظ ويصر على الحديث باللغة التركية على الرغم من مخاطبة القنصل العام له بالفارسية .ولم تكن تلك اللهفة عفوية ،بل كانت منبعثة من موقف سابق حين فاتح أخوه محمد علي بك القنصلية البريطانية العامة في بغداد خلال شهر كانون الثاني- يناير ١٩١١طالبا وضع عشيرة الجاف تحت الحماية البريطانية.[٦٧]ويحسن القول هنا أن فكرة الاحتماء بالبريطانيين لم تراود أذهان بعض زعماء الجاف فقط، بل راودت أذهان آخرين من عشائر أخرى .فقد اتصل على سبيل المثال أحد الوجهاء الأكراد بالقنصل البريطاني في كرمنشاه في أواخر أيار- مايو ١٩١٠مستفسرا عن إمكانية تقديم الحماية البريطانية للشيخ محمود بن الشيخ عبد السلام البرزنجي الذي تتعرض حياته للخطر في السليمانية. فأحال القنصل الأمر إلى القنصل العام في بغداد طالبا موافاته بتقرير عن الشيخ المذكور. وجاءه ذلك التقرير بالفعل مع رأي القنصل العام في الشيخ وخلاصته انه فتى غر يتصف عموما بصفات سيئة.[٦٨]

ولا تورد الوثائق والمراجع المتاحة أية معلومات عن عشيرة الجاف خلال سنة ١٩١٣ ومطلع ١٩١٤مما يدل على عدم حدوث شيء ذي بال يتطلب

الاهتمام .ثم عادت الوثائق القنصلية البريطانية للقول إن محمود باشا ولخاه محمد علي بك وصلا مدينة الموصل في العشرين من شهر أيار- مايو ١٩١٤ لمناقشة بعض القضايا مع والي الموصل.[٦٩] ولا تتضح من ذلك الخبر المقتضب طبيعة القضايا التي كانت محورا للنقاش .

عشيرة الباجلان والسلطات الحكومية العثمانية

تقطن هذه العشيرة المنطقة الحدودية العثمانية- الفارسية حول بلدة خانقين. وقد أعطاها سكنها على جانبي الحدود مكانة مميزة لدى السلطات العثمانية التي حاولت الاستفادة من ذلك الواقع. فحرص كبار المسؤولين في ولاية بغداد على توثيق صلاتهم بزعماء تلك العشيرة. إذ قابلهم الوالي حسين ناظم باشا في حزيران – يونيو ١٩١٠، فأكد لهم ضرورة خضوع العشائر لسلطة الحكومة. وطلب أن يبادر الشيوخ إلى دفع ما يستحق على عشائرهم من ضرائب حكومية دون حاجة لسوق القوات الحكومية لإكراههم على ذلك.[٧٠] كما أن والي بغداد جمال بك قام في شهر أيار- مايو ١٩١٢ بجولة على قطاع الحدود العثمانية- الفارسية الواقع شرق بغداد، وأراد خلالها تكليف زعيم الباجلان مصطفى باشا بمهمة داخل الأراضي الفارسية .وتضاربت المعلومات حول طبيعة تلك المهمة حيث تقول رواية إنها إجراء مباحثات مع والي بشتكوه الفارسي حول قضية أو قضايا لم تحدد. ولعلها متعلقة باسترداد شخص كردي من مستخدمي الحكومة العثمانية هرب الى الأراضي الفارسية وبمعيته أربعون سواريا[٧١] وبذمته حوالي ثلاثمائة وخمسون ليرة عثمانية من أموال الخزينة الحكومية. وتفيد رواية أخرى عن كلام كثير متداول عن تعيين مصطفى باشا قائمقاما لمنطقة زهاب الفارسية التي كانت القوات العثمانية قد احتلتها.[٧٢]

وسواء أكان السبب هو هذا أو ذلك فقد كان من المقرر أن يلتقي مصطفى باشا بالوالي في بلدة مندلي ويسير بمعيته حتى بلدة بدرة حيث يفترقان ويذهب

مصطفى باشا إلى هدفه عبر الحدود. ولكن الأمر لم يسر كما خطط له، فبعد لقاء الرجلين في مندلي حدث بينهما شجار عنيف بسبب توبيخ الوالي لمصطفى باشا على علاقته الودية بنائب القنصل البريطاني في قصر شيرين. وقيل أيضا إن الوالي كان يشك بتآمر الباشا مع سلار الدولة.[٧٣] ولكن القنصل البريطاني العام في بغداد استبعد السبب الأخير إذ لا يعقل أن يختار الوالي لمهمة عبر الحدود رجلا تحوم الشكوك حول ارتباطاته بسلار الدولة .وأورد القنصل العام إحتمال أن يكون سبب الشجار إختلاف الرجلين حول المهمة المزمعة في فارس، أو لتذمر الباشا من مشاركة رعايا عثمانيين في غارة شنت على الشطر الفارسي من عشيرة الباجلان. ومهما كان سبب بدء الشجار فقد تصاعد حين رد الباشا وهو حاد المزاج بطبعه على توبيخ الوالي له بشتمه على رؤوس الأشهاد.[٧٤]

وترتب على غضب الباشا اتجاهه إلى طلب الحماية البريطانية. فقد التمس نائب القنصل البريطاني في قصر شيرين أن ينتدب من يثق به لملاقاته في خانقين كي يحمله رسالة سرية شفوية إليه. وحين أجيب التماسه حمل المندوب طلبا بنقل رغبته واتباعه في أن يصبحوا رعايا بريطانيين إلى القنصل البريطاني العام في بغداد. وكان رد فعل نائب القنصل سريعا على ذلك الطلب فقد قصد خانقين بنفسه في اليوم التالي واجتمع مع مصطفى باشا وأخبره بعدم وجود حاجة لنقل رغبته إلى القنصل العام لأنه يستطيع الرد عليها فوريا بالقول إن بريطانيا لا يسعها حتى مجرد النظر في طلب كهذا. ولم يرض هذا الرد الباشا الذي لم يقتنع بأنه يمثل فعلا رأي الحكومة البريطانية، وتوسل إلى نائب القنصل أن ينقل طلبه إلى القنصل العام مشفوعا بتوصية تحبذ قبوله. ولكن توسلاته ذهبت أدراج الرياح .وبرر نائب القنصل- وهو ينقل ما حدث لمرجعه- موقفه الحازم من طلب الباشا بشكه في أن يكون الباشا محسوسا من قبل الوالي للتعرف على نوايا البريطانيين. وأضاف أن شكه تبدد فيما بعد حين تأكد له أن شجار الباشا مع

الوالي كان عاصفا بالفعل ولم يكن مفتعلا. وقد علق القنصل العام البريطاني في بغداد على كل ذلك بقوله إن طلبات الحصول على الحماية البريطانية كثيرة جدا في بغداد، ولكنها غير مخلصة بما لا يجعلها جديرة بالذكر.[٧٥] ولكن القنصل العام عاد فيما بعد لتغليب الشك في دافع الباشا للتقدم بذلك الطلب، ظانا أنه موحى به من قبل السلطات العثمانية لاستكشاف ما إذا كان البريطانيون يضمرون نوايا شريرة للسيطرة على بلاد ما بين النهرين.[٧٦]

ومن جانب آخر كان من نتائج الشجار سالف الذكر أن أمر والي بغداد باحتجاز مصطفى باشا في مدينة بغداد بتهمة الاشتباه بنواياه السياسية. ونفذ ذلك الأمر بالفعل، فقد كان الباشا محتجزا في بغداد خلال شهر تموز - يوليو ١٩١٢، مما دفع أقاربه للإعراب لنائب القنصل البريطاني في قصر شيرين عن قلقهم من المعاملة السيئة التي يحتمل أن يلقاها خلال احتجازه، مشيرين إلى أن سبب الاحتجاز هو سخط الوالي على علاقة الباشا الودية بنائب القنصل.[٧٧] ولم يكن لذلك القلق ما يبرره ،إذ حظي الباشا المحتجز بمعاملة جيدة حيث تركت له حرية التنقل في أنحاء المدينة كما يشاء باعتباره ضيف القائد محمد فاضل باشا الداغستاني. وجاءت في هذه الأثناء استقالة الوالي جمال بك ومغادرته بغداد في آب- أغسطس ١٩١٢ مؤذنة بنهاية محنة مصطفى باشا على حد قول القنصل العام البريطاني في بغداد.[٧٨] ويلاحظ هنا الدور الكبير الذي كان الداغستاني يؤديه في تلطيف العلاقة بين السلطات الحكومية والزعماء الأكراد .فقد كان يتمتع بتقدير اجتماعي كبير لدى معاصريه العراقيين فضلا عما كان له من وزن كبير لدى السلطات الحكومية مستمد من المناصب الحربية والمدنية التي أشغلها.

غارات العشائر الكردية على الطرق العامة

يؤشر حدوث تلك الغارات بشكل متكرر ارتخاء قبضة السلطات الحكومية على المناطق الريفية. ولم تكن تلك الغارات قاصرة على كردستان بل كانت

تشمل كل أنحاء العراق. وكان دافع تلك الغارات رغبةالعشائر في الحصول على كسب سهل عن طريق نهب المسافرين أو ابتزازهم .كما كانت تتخذ وسيلة ضغط على السلطات الحاكمة لإجبارها على تلبية مطلب ما للعشيرة المغيرة. ومن أكثر العشائر الكردية التي كانت تقوم بتلك الغارات حينئذ عشيرة زنكنه. اذ كانت تلك العشيرة تفر من القوات الحكومية التي ترسل لمعاقبتها وتعبر خط الحدود مع فارس ثم تقوم من ملجئها الآمن بشن الغارات على طرق المواصلات في الأراضي العثمانية فتسلب وتنهب ثم تعود من حيث أتت دون أن يتمكن فرسان الدرك من تعقبها عبر الحدود. ومن تلك الغارات ما حدث على الطريق العام الواصل بين السليمانية والصلاحية حيث تصدت لهم القوات الحكومية واشتبكت معهم.[٧٩]وقد تلقى المغيرون في أثناء ذلك عون عشيرة الباجلان. واضطرت السلطات الحكومية إزاء ذلك إلى إرسال قوة من الفرسان لمطاردة المغيرين داخل الأراضي الفارسية حيث تمكنت من قتل بعضهم وأسر البعض الآخر في أيلول–سبتمبر ١٩١٢.[٨٠]

ولم تكن تلك الغارات تتم في الأراضي المحاذية لخط الحدود فقط .إذ لاحظ نائب القنصل البريطاني في الموصل في حزيران – يونيو ١٩١٣ أن الأمن منعدم في الإقليم الواقع بين ديار بكر والجزيرة بحيث إن كل الأكلاك المنحدرة في نهر دجلة تتعرض للنهب .وقد حال الخلاف بين السلطات المدنية والعسكرية في ولاية الموصل دون إرسال القوات اللازمة لاستعادة الأمن والنظام هناك.[٨١]وتفاقم سوء الحال خلال الشهر التالي حتى تجرأ المغيرون على مهاجمة قوافل عديدة بجوار مدينة الموصل ذاتها. وكان أفراد عشيرة دزني يغيرون على الطريق الجبلي في حين قطعت غارات عشيرة علي آغا طريق دجلة شمال الجزيرة. وكانت عشيرة الهركية تقطع طريق الموصل مع عقره والعمادية. وكان سبب غاراتها هو الاحتجاج على مهاجمة شيخ بارزان لها وممارسة الضغط على

السلطات الحكومية لدفعها لاتخاذ موقف أكثر حزما ضد ذلك الشيخ[٨٢] وازدادت غارات الهركية عنفا بمضي الوقت، ففي حوالي منتصف تشرين الأول – أكتوبر ١٩١٢ نهبت ثلاث قرى بجوار العمادية وأحرقتها، ودمرت قرى أخرى قرب عقره. كما فرضت أتاوات على بعض القرى مقابل تجنيبها مصيرا مماثلا. وقامت بعد ذلك بشن هجوم على عشائر السبعة القاطنة بين الموصل وعقره. ولم تجد السلطات الحكومية ما تفعله لكبح جماح العشيرة الهائجة سوى نشر مفارز صغيرة من الدرك في مواقع مختلفة من المنطقة على أمل أن يؤدي وجودها إلى تقليل اثر تلك الغارات.[٨٣]

واضطرب حبل الأمن خلال شهر آب – أغسطس ١٩١٣ في المنطقة الواقعة حول بلدة راوندوز بسبب قتال نشب بين عشيرتي السورجية والبيكات من جانب واتباع الزعيم الكردي سيد طه الذي أشيع وجود بعض الروس إلى جانبه.[٨٤] وسيد طه هو ابن الشيخ صديق الذي كان ذا مكانة دينية بين أكراد منطقة هكاري. وقد اختلف سيد طه مع بعض أبناء عمومته حول حق إدارة إحدى التكايا فغادر منطقته غاضبا الى الأراضي الفارسية حيث لقي ترحيب الروس الذين يحتلونها. وقام من ملجئه بشن هجوم على عشيرة البيكات داخل الأراضي العثمانية فاستنجدت تلك العشيرة بحلفائها من الهركية والسورجية. ونجحت تلك العشائر في هزيمة قوات سيد طه على الرغم مما قيل من اشتراك الروس بالقتال الى جانبه.[٨٥] وقد ألقت السلطات العثمانية بثقلها الى جانب خصوم سيد طه بسبب ارتمائه في أحضان الروس دون ريب .اذ وجهت قوة هدمت قلعته الواقعة على الحدود العثمانية – الفارسية مباشرة، بعد أن تمكنت من قتل أحد عشر رجلا من أتباعه.[٨٦]

واستمرت في غضون ذلك الوقت عشيرة الهركية في تمردها ضد السلطة التي اضطرت لسوق القوات الحكومية نحوها في أواخر سنة ١٩١٣

معركة بين الجانبين قرب بلدة عقره أسفرت عن انتصار العشيرة المتمردة .ولكن ذلك لم يحل دون ميل الجانبين الى التصافي .فقد حضر شيخ عشيرة الهركية إلى مدينة الموصل وقدم خضوعه إلى الوالي .وزاد على ذلك إعلانه عن عزمه الانضمام إلى الحملة الحربية التي كان الوالي يزمع توجيهها ضد شيخ بارزان.[٨٧]وليس ذلك التحول في موقف العشيرة المتمردة مستغربا .بالنظر إلى أن سبب تمردها هو الضغط على السلطات من أجل اتخاذ موقف أكثر تشددا تجاه شيخ بارزان. وبما أن والي الموصل تمسك بالحزم مع ذلك الشيخ كان من الطبيعي أن يتعاون الجانبان ضد الخصم المشترك .

الخلاصة

يظهر من الاستعراض السابق أن كردستان العراق عاشت خلال فترة البحث حالة من القلق العميق. وقد كانت مظاهر ذلك القلق متعددة الأشكال ،فهي صدامات بين العشائر والقوات الحكومية تارة، وغارات متبادلة بين العشائر ذاتها تارة ثانية، وأعمال سلب ونهب على الطرق العامة الريفية تارة ثالثة. ويكمن سبب ذلك القلق في التطورات التي أثرت على طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المنطقة أكثر من كونه وليد شعور سياسي ذي محتوى واضح. فبوادر الحركة القومية الكردية اقتصرت على بعض متعلمي الحواضر ولم تستقطب شيوخ العشائر وأبناءها فضلا عن غالبية أبناء الحواضر. وبدأت خلال فترة البحث بعض الدول الكبرى تتدخل في مسار الأحداث في كردستان العراق مما أسهم في تأجيج نار ذلك القلق .

الهوامش

(1) NARA,RG 84 ,B.C.P., Misc.No.1162 ,Am. Con.-Gen. , Beirut ,to Am. Con . , Bagh., dated 28/10/1908 .

(2)NARA,RG 84,B.C.P.,No.199,Am. Con.-Gen. ,Beirut ,to Am. Amb., Const.,dated13/11/1908 .

(٣) زكي ، محمد أمين ،خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، ط٢، بغداد، ١٩٦١، ص ص٣٣١-٢

(٤) نيكيتين ، باسيلي ، الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية ، ترجمة نوري طالباني، لندن ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٥ .

(٥) شريف ، عبدالستار طاهر، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨- ١٩٥٨، بغداد ، ١٩٨٩، ص ٢٠و٣٥ و٣٨ .

(٦) نيكيتين ، المرجع نفسه ، ص ٣٠٥

(٧) الأرحيم ، فيصل ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨- ١٩١٤ ، الموصل ، ١٩٧٥، ص ٩١ .

(٨) نيكيتين ، المرجع نفسه ، ص ٣٠٦

(٩) الأرحيم ، المرجع نفسه ، ص ٩١

(١٠) لم تذكر الوثيقة اسمي عائلتيهما أو موطنهما .

(11) IOR,L/P&S/10/212 ,Summary of events in Turkish Iraq during April 1913 (hereafter Sum... Apr. 1913).

(12) IOR,L/P&S/10/212, Sum... Nov. &Dece.1913 and Jan. 1914 .

(١٣) خصباك، شاكر ، الكرد والمسألة الكردية، ط ٢، بيروت ،١٩٨٩، ص ٣٧ .

(14) IOR,L/P&S/10/212 ,Sum ... April 1914 .

(15) NARA,RG 84 ,B.C.P. , No.32 , Am. Con. ,Bag.,to Am. Amb., Const., dated 9/1/1909 .

ويقول هذا القنصل إن موطن الشيخ الدائم كان في كركوك. بينما تقول رواية أخرى إن موطنه هو السليمانية. راجع: لونغريك ، س ،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم التكريتي، بغداد ،١٩٨٨، ج ١، ص ٩٦

(١٦) الارحيم، المرجع نفسه ، ص ٩٣

(17) NARA ,RG 84 ,B.C.P.,No.32 .

(١٨) الارحيم، المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

(١٩) ذكرت رواية أخرى انه وصادف اليوم الأول من كانون الثاني – يناير .راجع: لونغريك ، المرجع نفسه ، ج١، ص ٩٦ .

(٢٠) هناك روايتان عن الشخص الذي تسبب في وقوع الاحتكاك تقول أولاهما ان جلديا حكوميا من الأكراد كان سكرانا قاعتدى علي إحدى النساء الخارجات للنزهة، واستجدت المرأة بمن حولها فبدأ الصدام بين الجنود والأهالي راجع: الارحيم، المرجع نفسه، ص ٩٤. وتقول الرواية الأخرى التي أوردها القنصل العام البريطاني في بغداد ان مرتكب الاعتداء على المرأة هو أحد معاوني الشيخ محمود بن الشيخ سعيد. راجع :

IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ... July 1910 .

(21) NARA ,RG 84 ,B.C.P.,No.32 ...

(٢٢) الارحيم، المرجع نفسه، ص ٩٤ .

(23) NARA ,RG 84 ,B.C. P. ,No.32 ...

(24) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ... June 1910 .
وقد صدرت أحكام في تلك القضية آخر الأمر ولكنها لم تطل رئيس أركان الجيش المرابط في الموصل علي سعيد بك وهو من غلاة الاتحاديين وقيل ان له اليد الطولى في الحادث. راجع: الارحيم، المرجع نفسه، ص ٩٤ .
(٢٥) الارحيم، المرجع نفسه ، ص ٩٣ .
(26) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ...July 1910 .
(٢٧) الارحيم، المرجع نفسه ، ص ٩٤ .
(28) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ...April & May 1910 .
(29) Ibid .
(٣٠) المستنطق هو المحقق أو قاضي التحقيق .
(31) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ... June 1910 .
(32) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ...July 1910 .
(33) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... July 1913 .
(34) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... May 1912 .
(35) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ...October 1912 .
(٣٦) لونغريك ، المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .
(37) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ... April & May 1910 .
(38) Ibid .
(39) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ... June 1910 .
(40) Ibid .
(41) IOR ,L/P&S/10/188 ,Sum ...July 1910 .
(42) Ibid .
(٤٣)الارحيم، المرجع نفسه، ص ٩٥. وانظر كذلك: لونغريك، المرجع نفسه، ج ١، ص ١٠٥ .
(44) IOR,L/P&S/10/212 ,Sum ... March & April 1912 .
(45) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... July 1913 .
(46) Ibid .
(47) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... August 1913 .
(48) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... Nov . &Dec. 1913 & Jan. 1914 .
(49) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... Feb. & March 1914 .
(٥٠) ورد اسم العشيرة في الوثيقة الانكليزية Surahiyah وهو خطأ مطبعي واضح .
(٥١) جمع "كلك "وهو شبه قارب محلي يطفو على قرب منفوخة تفرش عليها قاعدة من أغصان الشجر .
(52) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... April 1914 .
(53) Ibid .
(٥٤) لونغريك، المرجع نفسه،ج ١، ص ١٠٥ .
(55) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... May 1914 .
(٥٦) العباسي، خضر، والي بغداد ناظم باشا، مخطوط بحوزة الباحث عمر سليم الراوي ، بغداد، ص ص ٣٢ – ٣٣
(٥٧) الارحيم ، المرجع نفسه، ص ٩٦ .
(٥٨) لونغريك، المرجع نفسه،ج ١، ص ٥٤ و ص ١٠٤ .

(59) NARA ,RG 84 ,B.C.P. ,No. 15 , Am. Con. ,Bagh. ,to Am . Amb.,Const ., dated 14/3/1910 .

ويذكر القنصل خطأ ان الجاف من العشائر العربية .

(60) NARA ,RG 84 ,B.C.P. ,No. 18 , Am. Con. ,Bagh. ,to Am. Amb. , Const . ,dated 24/3/1910 .

(٦١) لونغريك ، المرجع نفسه ، ج ١ ص ١٠٤ .

(62) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... Jan .1912 .

(63) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... Feb. 1912 .

(64) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ...March & April 1912 .

(٦٥) لونغريك، المرجع نفسه، ج١، ص ١٠٤ .

(٦٦) العزاوي، عباس، عشائر العراق، بغداد ،١٩٤٧، ج٢، ص ص ٣٩- ٤٠ .

(67) IOR ,L/P&S/10/212 , Sum ... May 1912 .

(68) IOR ,L/P&S/ 10/188 , Sum ... July 1910 .

(69) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... May 1914

(70) IOR ,L/P&S/10/188 , Sum ... June 1910 .

(٧١) السواري هو التركي الخيال .

(72) IOR , L/P&S/ 10 /212 , Sum ... May 1912 .

(٧٣) سلار الدولة أمير من أسرة آل قاجار التي كانت حاكمة في فارس. وقد قاد تمردا على الحكومة الدستورية في طهران ، واتخذ أراضي فارس الغربية معقلا له.

(74) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... May 1912 .

(75) Ibid .

(76) IOR , L/P&S/10/212 ,Sum ... June 1912 .

(77) IOR ,L/P&S/10/212 , Sum ...July 1912 .

(78) IOR ,L/P&S /10/212 , Sum ..., Aug. 1912 .

(٧٩) لغة العرب، العدد التاسع، آذار ١٩١٣، ص ص٤٢١- ٤٢٢ .

(80) IOR ,L/P&S/10 /212 ,Sum ... Sept. 1912 .

(81) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... June 1913 .

(82) IOR ,L/P&S/ 10/ 212 , Sum ... July 1913.

(83) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... Oct. 1913 .

(84) IOR ,L/P&S/10/212 ,Sum ... Aug. 1913 .

(85) IOR ,L/P&S /10/212 , Sum ... Sept. 1913 .

(86) IOR ,L/P&S/10/212 , Sum ... Nov. &Dec. 1913 & Jan. 1914 .

(87) Ibid .

المصادر والمراجع

وثائق غير منشورة :-

NARA ,RG 84 , B. C. P. ,
Misc. No. 1162 ...28/10/190
No.199 ...13/11/1908
No. 32 ... 9/1/1909
No. 15 ...14/3/1910
No. 18 ...24/3/1910
IOR,L/P&S/10/188,
Sum . ...Apr. & May 1910
Sum. ...June 1910
Sum. ... July 1910
IOR , L/P & S / 10/212 ,
Sum. ... Jan. 1912
Sum . ... Feb. 1912
Sum . ... Mar. & Apr. 1912
Sum . ... May 1912
Sum . ... June 1912
Sum . ... July 1912
Sum . ... Aug . 1912
Sum . ... Sept. 1912
Sum . ...Oct. 1912
Sum . ... Apr. 1913
Sum . ... June 1913
Sum . ...July 1913
Sum . ... Aug. 1913
Sum . ... Sept . 1913
Sum . ... Oct . 1913
Sum . ... Nov. & Dec. 1913 and Jan. ..1914
Sum . ... Feb. & March 1914
Sum . ...Apr . 1914
Sum . ... May 1914

مخطوطات :

العباسي، خضر ، والي بغداد ناظم باشا ، مخطوط بحوزة الباحث صمر سليم أحمد الراوي، بغداد .

مراجع عربية ومعربة :

- الارحيم، فيصل ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين١٩٠٨ —١٩١٤، الموصل ، ١٩٧٥.
- خصباك، شاكر ، الكرد والمسألة الكردية، ط ٢ ، بيروت، ١٩٨٩ .

- زكي، محمد امين ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، ط ٢ ، بغداد، ١٩٦١ .
- شريف، عبد الستار طاهر ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ ــ ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩ .
- العزاوي ، عباس ، عشائر العراق ، ج ٢ ، بغداد ، ١٩٤٧ .
- لونغريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج ١، بغداد ، ١٩٨٨ .
- نيكيتين ، باسيلي ، الكرد : دراسة سوسيولوجية وتاريخية ، ترجمة نوري طالباني ، لندن ، ٢٠٠١ .

الدوريات :

لغة العرب، العدد التاسع ، آذار ١٩١٣ .